الأمم المتحدة

A/C.5/68/SR.38

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
15 July 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٩ أيار/مايو ٢٠١٤ الساعة ١٠:١٠

الرئيس المؤقت: السيد تالاس ..... (فنلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦١: معدلات السداد للبلدان المساهمة بقوات

البند ١٥٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-04128X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦١: معدلات السداد للبلدان المساهمة بقوات (A/68/813 و A/68/859)

١ - السيد لادسو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): عرض تقرير الأمين العام عن نتائج الدراسة الاستقصائية المنقحة الرامية إلى وضع معدلات موحدة للمبالغ المسددة إلى البلدان المساهمة بقوات، وهو ما وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٦١ المتعلق بتقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى بشأن معدلات السداد للبلدان المساهمة بقوات (A/68/813)، فقال إن عمليات حفظ السلام قد أصبحت أكثر تنوعا، ولذلك غدا لزاما على الأفراد النظاميين، وهم العمود الفقري لهذه العمليات، أداء طائفة من المهام التي كثيرا ما تتجاوز المهمتين التقليديتين المتمثلتين في الرصد والقيام بالدوريات. ويكلفون على نحو متزايد بولايات معقدة كثيرا ما تنفّذ في ظل شراكة مع العناصر الفاعلة الإقليمية والوطنية الأخرى في بيئات غدت أكثر عنفا وعدائيةً من أي وقت مضى. وتقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى أقر بهذا التعقيد والتنوع، وقد اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٢٦١، مجموعة من التدابير الرامية إلى معالجة عدد من قضايا المنظومة المتصلة بسداد التكاليف، ووضعت إطارا جديدا لسداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. ويوثق التقرير الإجراءات الرئيسية التي اتخذتها الأمانة العامة لتنفيذ القرار ولتمكين الجمعية من البت في معدل سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وغيرها من المسائل ذات الصلة بالمسألة. وتقدّر الأمانة العامة الثقة والانفتاح اللذين أبدتهما البلدان التي شاركت في الدراسة الاستقصائية التي أجريت عن تكاليف القوات، وفعلت كل ما في وسعها للمحافظة على سرية العملية والبيانات.

٢ - وأضاف قائلا إنه يُنتظر من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة أن تلبي المعايير التي حددتها المنظمة، بما في ذلك تلك الواردة في دليل الأمم المتحدة لكتائب المشاة، والمعايير الطبية المنقحة الوشيكة الصدور، ومتطلبات التدريب قبل النشر. وستمضي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تطورها استجابةً للديناميات العالمية وأنماط النزاع المتغيرة، وستواصل المنظمة الاعتماد على البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة للاستجابة لتلك التغيرات والتكيف معها. وتقر منهجية الدراسة الاستقصائية الجديدة، التي وافقت عليها الجمعية العامة، بأن البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة سيكون عليها الاستثمار بهدف تحقيق تلك التوقعات والوفاء بتلك المعايير. وتعكس أيضا أن التطور في تكوين وحدات حفظ السلام يهدف إلى تحقيق التواؤم مع طبيعة النزاع والتعامل مع آثاره، وخاصة على النساء والأطفال، في ظل الحاجة المتزايدة إلى التخصص وإلى تشكيل قوات تتألف من إناث. ومن ثم، يتضمن التقرير معلومات عن التكاليف المحددة المتعلقة بنشر الأفراد من الإناث، ويقر ببذل مزيد من الجهود بغرض زيادة مشاركة المرأة في جميع أنشطة السلام والأمن.

٣ - ومضى قائلا إن المنظمة تضع في اعتبارها أن الدول الأعضاء، تساهم، لمجموعة متنوعة من الأسباب، بقواتها وأفراد شرطتها في عمليات حفظ السلام طوعا. ويشير التقرير إلى الفوائد الإيجابية التي تجنيها القوات والقوات المسلحة الوطنية المرتبطة بعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ومع ذلك، فالبلدان التي تضع مواردها

الوطنية الحيوي في خدمة الأمم المتحدة تساهم في السلم والأمن الدوليين اللذين بدونهما لن يكون هناك حفظ سلام.

٤ - واستطرد قائلا إن التركيز الرئيسي للتقرير ينصب على نتائج الدراسة الاستقصائية، لكنه يدرس أيضا إجراءات منح بدلات جديدة واعتباراته. وفيما يتعلق ببدل تحمل المخاطرة، لا ينبغي أن يمنح البدل مقابل مجرد المجازفة؛ بل إن المقصود منه هو تقدير الأداء الممتاز والاستثنائي للوحدات التي تحسِن الاضطلاع بمهامها في ظل ظروف صعبة. ولن يُمنح إلا بصفة استثنائية، ولن يُدفع إلى أي وحدة تعمل في ظل محاذير أو قيود. وقبل منحه، ستُجرىَ مراجعة صارمة وشفافة مدعومةً بأدلة موثقة على أربعة مستويات، سواء في الميدان أو في المقر. وستحصل أيضا الوحدات التي تمنح بدل تحمل المخاطر على خطاب ثناء، فضلا عن مشبك خاص يُرتدى على ميدالية الأمم المتحدة؛ حيث إن البدل لا يمثل مكافأة مالية على الشجاعة.

٥ - وتابع قائلا إن الأمانة العامة أشارت، في أثناء وضع الإجراءات المتعلقة بمنح البدل مقابل القدرات التمكينية الرئيسية، إلى أن التحديد المبكر والنشر السريع لعناصر التمكين ومضاعِفات القوة يجب أن يكونا جزءا من عملية التخطيط في مرحلة ما قبل البعثة. وفي عديد كبير جدا من المناسبات، لم تُنفذ الجداول الزمنية المتفائلة لبدء المهام الصعبة في بيئات عمل شاقة بسبب عدم وجود عناصر التمكين اللازمة. ومن شأن تقديم حافز إضافي مقابل النشر السريع من خلال إطار سداد التكاليف أن يواجه بعض هذه التحديات المتعلقة بالمنظومة. ولما كان تنفيذ البدلات يتطلب إجراءات ونهج جديدة، فإن تطبيقها سيخضع للمراجعة المتأنية وستُقيّم آثارها المالية والعملياتية تقييما دقيقا.

٦ - وختم حديثه قائلا إن الجمعية العامة عندما وافقت على توصيات الفريق الاستشاري الرفيع المستوى، لم تطلب إلى الأمين العام أن يصدر توصية بشأن المعدل الفعلي للسداد. وقد قُدِمت البيانات الواردة في التقرير بغرض مساعدة الجمعية العامة في البت في المسألة. ويتضمن التقرير لمحة عن التكاليف التي تحملتها البلدان المشاركة في العينة خلال آذار/مارس ٢٠١٣، بينما أفرزت المنهجية المنقحة التي استخدمت في الدراسات الاستقصائية معلومات تفصيلية عن تلك التكاليف بما يفوق المعلومات التي كانت لدى الجمعية العامة على مدار أكثر من ١٤ سنة. وعند إجراء الدراسة الاستقصائية السابقة في عام ١٩٩٦، لم يكن لدى المنظمة سياسة تنظم حماية المدنيين، ولم تكن هناك وحدات شرطة مشكلة، وكلاهما ضروري في الوقت الحالي لتحقيق فاعلية عمليات حفظ السلام. وفي عام ١٩٩٦، بلغ عدد الأفراد النظاميين في عمليات حفظ السلام ٠٠٠ ٢٥ فرد؛ أما اليوم، فيبلغ عددهم أكثر من ٠٠٠ ٩٧ فرد. لكن نظام سداد التكاليف المتعلق بالأفراد النظاميين لم يتغير تغيرا جذريا منذ عام ١٩٧٤. ولئن كانت التغييرات في نظام سداد التكاليف قد ثبتت صعوبتها، فإنها تتيح فرصة لتعزيز شراكة حفظ السلام وتحسين فاعلية عملياته.

٧ - السيدة حق (وكيلة الأمين العام للدعم الميداني): قالت إن منهجية الدراسة الاستقصائية المنقحة قد صيغت بهدف معالجة عدم القدرة على التنبؤ في إطار سداد تكاليف الأفراد الحالي. وعدم القدرة على التنبؤ، إضافةً إلى المدة الزمنية بين عمليات المراجعة، يعني أن سداد تكاليف الأفراد لا يعكس المتطلبات المتغيرة لحفظ السلام أو التغير في تكوين المساهمات المقدمة في شكل قوات وأفراد شرطة وهيكلها، ولا يمكن أن تتكيّف مع التحولات المالية والتغيرات الاقتصادية كالتضخم أو النمو الاقتصادي أو القوة النسبية لمختلف الاقتصادات. إلا أن المنهجية المنقحة أفرزت نتائج بالفعل.

٨ - وأضافت قائلة إن موافقة الجمعية العامة بتوافق الآراء على توصيات الفريق الاستشاري الرفيع المستوى إنما تشير إلى أهمية إطار السداد للعديد من جوانب حفظ السلام المختلفة، وهو أحد بواعث القلق لجميع الدول الأعضاء. وتعترف التوصيات بأنه إذا أريد ضمان استمرار نظام السداد، فيجب أن يكون مستندا إلى بيانات فعلية عن التكاليف الإضافية العامة والأساسية المتعلقة بنشر الأفراد النظاميين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والهدف الأساسي من المنهجية التي وافقت عليها الجمعية العامة هو ضمان إتاحة البيانات التجريبية للجمعية عند استعراض معدل السداد.

٩ - وفي إطار اتباع المنهجية المنقحة، تغطي البيانات الواردة في التقرير التكاليف الفعلية المتحملة خلال فترة نشر محددة، هي آذار/مارس ٢٠١٣، مشتركة بين البلدان المشاركة في العينة المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وهو ما يوفر بالتبعية مزيدا من التفاصيل مقارنة بالدراسات الاستقصائية السابقة ويسمح بإجراء مزيد من التحليل الدقيق. وقد ساهمت هذه البلدان العشرة المختارة على أساس النسبة التي تمثلها من إجمالي المساهمات بقوات، بنسبة تبلغ ٥٧ في المائة من جميع الأفراد النظاميين على مدى ثلاث سنوات بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، وتندرج تحت أربع فئات دخل واسعة النطاق، هي: فئة واحدة للدخل المرتفع، وفئتان للشريحة العليا من الدخل المتوسط، وأربع فئات للشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، وثلاث فئات للدخل المنخفض. وجمعت الدراسة الاستقصائية، من خلال عملية تفاعلية، بيانات عن خمس فئات للتكاليف العامة والإضافية والأساسية التي تتكبدها البلدان المشاركة في العينة في إطار مساهمتها بالأفراد النظاميين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ والبدلات؛ والعتاد الشخصي والمعدات الشخصية، بما في ذلك الأسلحة؛ والنقل الداخلي؛ والفحص الطبي قبل النشر؛ والتدريب الخاص بالأمم المتحدة قبل النشر. ولا يضع معدل السداد تكاليف الموظفين الحالي الفئات الثلاث الأخيرة في الاعتبار. ولا ترد بالتقرير توصية بشأن ما ينبغي أن تكون عليه معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة، نظرا إلى أن ذلك الأمر تبت فيه الجمعية العامة.

١٠ - ومضت تقول إن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى شدد على الحاجة إلى المحافظة على السرية في معالجة البيانات وعرضها. وخلصت إلى أن الأمانة العامة تؤكد للبلدان المشاركة في العينة، التي وجهت الشكر إليها على مشاركتها في هذه العملية المهمة والصعبة، عدم الإفصاح عن مصدر البيانات والمحافظة على سريتها سابقا ومستقبلا.

١١ - وتابعت قائلة إنه إضافةً إلى بيانات الدراسة الاستقصائية، ترد في التقرير كذلك معلومات مستكملة عن الجوانب الأخرى من إطار سداد التكاليف الجديد، بما فيها البدلات. ولئن كان من المقرر عدم دفع البدلات إلا بصفة استثنائية، فإنها تشكل التزاما ماليا معتمدا جديدا، وستتطلب توفير ما يكفي من الموارد. ومن ثم، يقترح الأمين العام إنشاء صندوق مخصص لتلك المدفوعات، بما لا يتجاوز الحد المالي الأعلى الذي أقرته الجمعية العامة.

١٢ - وأردفت قائلة إن الجمعية العامة وافقت، في قرارها ٢٦١/٦٧، على خفض سداد تكاليف الأفراد بطريقة نسبية مقابل المعدات الرئيسية غير الموجودة أو غير الصالحة للعمل خلال فترتين فصليتين من الفترات المشمولة بالتقارير، وذلك على نحو ما يمثله تقدير ''غير مرض'' في تقارير التفتيش الفصلية، الأمر الذي يمثّل إقرارا بالصلة الجوهرية بين الأفراد والمعدات في تمكين أفراد حفظ السلام من الاضطلاع بالمهام المنوطة بهم. وقد خضع تعريف ''غير مرض'' لدراسة متأنية لضمان عدم اعتباطيته. ويجب أن يحوز أفراد حفظ السلام على المعدات اللازمة لأداء المهام المنوطة بهم في إطار من

السلامة والأمن والفاعلية. ومن ثم، ستُوضع في الاعتبار آثار ذلك على الفاعلية العملياتية للمعدات غير الصالحة للعمل أو غير الموجودة. وسيطبق التخفيض بهدف زيادة الامتثال لمذكرات التفاهم عن طريق ضمان عمل المعدات المحددة في تلك المذكرات بصورة جيدة وتلبيتها احتياجات البعثات. وفي هذا الصدد، أعربت عن ثقتها في أن التوصية بالتناوب في فئات معينة من المعدات، الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات لعام ٢٠١٤ (A/C.5/68/22)، سيكون لها أثر إيجابي.

١٣ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية (A/68/859)، فقال إن اللجنة الاستشارية ترى أن الإجراءات الواجب اتخاذها حيال مراجعة معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وإنشاء صندوق مخصص لتمويل دفع البدلات وتمويله وتجديده تشكل مسائل تتعلق بالسياسة العامة من المقرر أن تبت فيها الجمعية العامة.

١٤ - السيدة ريوس ريكينا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة لطالما أعربت عن قلقها الشديد إزاء طول المدة التي انقضت منذ إجراء الدراسة الاستقصائية السابقة لتكاليف القوات في عام ١٩٩٦ وما لحقها من زيادة مخصوصة في معدلات سداد التكاليف في عام ٢٠٠٢. ونتيجةً لهذه الحالة، تتحمل البلدان المساهمة بقوات عبئا ماليا صعبا ينبغي تخفيفه. وعلاوة على ذلك، ونظرا إلى الزيادة الكبيرة في عدد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والولايات التي غدت أعقد من أي وقت مضى والسيناريوهات العملياتية كثيرة المطالب، فما قررته الجمعية العامة من مراجعة معدلات سداد التكاليف وتقديم التعويض العادل والمنصف إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لا تقتصر أهميته على تلك البلدان، بل تتخطى ذلك إلى ضمان استمرار شراكة حفظ السلام. وثمة فرصة تاريخية أمام اللجنة لإعادة تنشيط الشراكة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة وتقويتها، وهو ما يعزز الدور الذي تضطلع به المنظمة في حفظ السلام.

١٥ - وأعربت عن شكرها لجميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وشاركت في الدراسة الاستقصائية، وللأمانة العامة على دعم المبادئ التي استرشدت بها، ولا سيما الحفاظ على السرية، فقالت إن المجموعة لن تقبل إجراء مفاوضات في اللجنة بطريقة تنال من تلك المبادئ. وقد وضع الإطار الجديد لسداد تكاليف القوات بعد عملية طويلة وصعبة تعكس توازن دقيق في المصالح للتوصل إلى الموافقة عليه. وقطعت البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على نفسها تعهدات في إطار الإعداد لمراجعة طال انتظارها لمعدل سداد التكاليف، حيث من المقرر إجراؤها على أساس البيانات التي تجمعها الأمانة العامة، وفقا للمعايير التي تقررها الجمعية العامة. والتصويت بالثقة على النظام الجديد وشراكة حفظ السلام المجددة قد أجري على أساس فهم مفاده تنفيذ جميع الأطراف الاتفاق من الآن فصاعدا، والحفاظ على نزاهة المنهجية الجديدة. وقد عزز الاعتراف بهذه الاعتبارات الرئيسية القرار ٦٧/٢٦١ في ظل الحاجة إلى نظام لمراجعة سداد التكاليف يمكن التنبؤ به؛ وإلى عناصر جديدة، مثل التدريب قبل النشر، المقرر إدماجه في نظام سداد التكاليف؛ وإلى مكافأة من يتعرضون لمستويات مخاطر استثنائية ويقدمون قدرات تمكين رئيسية.

١٦ - ونظرا إلى تزايد التوقعات المحيطة بعمليات حفظ السلام، فمن العدل على الأقل مقابلة معاناة الأفراد وتضحيتهم والتزام البلدان التي تساهم في النهوض بتنفيذ الهدف الوارد في الميثاق ألا وهو حفظ السلم والأمن الدوليين

بالاعتراف والدعم ماليا وسياسيا على السواء. وتظهر نتائج الدراسة الاستقصائية بوضوح الفجوة الكائنة بين معدل سداد التكاليف الحالي والتكلفة المالية التي تتكبدها البلدان المساهمة بقوات. وقد آن الأوان لكي تبت الجمعية العامة في المسألة وتزيد معدل السداد الموحد للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بناء على ذلك. وقد جمعت كافة البيانات التي طلبتها الجمعية العامة للبت في المسألة على بينة من الأمر. والمجموعة لن تقبل حلا مؤقتا أو مخصوصا. وبعد تلك العملية المضنية، لا تستطيع الدول الأعضاء التهرب من مسؤوليتها عن زيادة معدل سداد التكاليف. وما من شيء يضمن التنفيذ الكامل للقرار ٦٧/٢٦١ إلا الاتفاق على المعدل الجديد.

١٧ - السيد ميهوبي (الجزائر): تكلم باسم المجموعة الأفريقية، فوجه الشكر إلى عينة الدول الأعضاء العشر التي شاركت في الدراسة الاستقصائية. ووجه الشكر أيضا إلى الأمانة على الانتظام في تزويد الدول الأعضاء بمعلومات مستكملة على الشفافية التي أبدتها وعلى الحفاظ على سرية البيانات التي جُمعت.

١٨ - وأضاف قائلا إن معدلات السداد لم تزد زيادة كبيرة في السنوات الأربعين الماضية، ولم تقدم الدراسات الاستقصائية السابقة ما يكفي من البيانات المقارنة، ولذلك، من الضروري مراجعة الإطار وسداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات بطريقة محايدة مقابل التكاليف التي تتكبدها في نشر القوات في بيئات عمل تسودها حالة من عدم اليقين وفي سياقات سياسية مضطربة؛ سعيا إلى تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام والأمن. فطبيعة العمليات المتزايدة الصعوبة تُعرّض سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم ورفاههم للخطر. ومن شأن ذلك أن يعوق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم عن الوفاء بولاياتها ما لم تُيسّر الجهود التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات.

١٩ - ومضى يقول إن الدراسة الاستقصائية وضعت في الاعتبار فئتي النفقات، وهما النقل الداخلي والفحص الطبي قبل النشر، اللتين لم ينظر فيهما من قبل ولكنهما مرتبطان بنشر القوات وحيويتان لضمان استمرار عمليات حفظ السلام على المدى البعيد. وتنفق البلدان المساهمة بقوات قدرا كبيرا من الأموال لضمان نشر القوات مع حسن تدريبها على تنفيذ مهامها. ومن شأن البت في مسألة معدلات سداد التكاليف أن يكون مفيدا لجميع المعنيين. وخلص إلى أن المجموعة سترفض أي حل بديل، وأنها تتطلع إلى تنقيح معدل سداد.

٢٠ - السيدة باور (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة الجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً وتركيا؛ وبلديّ عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ علاوة على أوكرانيا، فقالت إن إجراء الدراسة الاستقصائية المنقحة يشكل جانبا رئيسيا في تنفيذ توصيات الفريق الاستشاري الرفيع المستوى التي لا يزال وفد بلدها ملتزما بها. وأعربت عن شكرها للأمانة العامة على ما أدته من عمل شاق، وللدول الأعضاء العشر التي شاركت في الدراسة الاستقصائية على التزامها ومشاركتها الإيجابية في العملية وكفالة إنجازها في الوقت المحدد.

٢١ - وأضافت قائلة إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تهتم اهتماما خاصا بدعم قوة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفاعليتها، إذ إن جميعها تقريبا ليست دولا مساهمة مهمة فحسب، بل داعمة كذلك لعمليات حفظ السلام في الميدان بالأفراد النظاميين وبالقدرات الأخرى على حد سواء. ولذلك فهي تدرك جيدا الشعور

المشترك بالمسؤولية والفوائد الواضحة المترتبة على المشاركة الجدية في عمليات حفظ السلام.

٢٢ - ومضت تقول إن أي التزام سياسي وعملياتي تجاه عمليات حفظ السلام يتطلب من جميع الدول الأعضاء ضمان تقديم أكثر المساهمات فاعلية حسب الإمكان. وعلى اللجنة أن تضع في الاعتبار أيضا الآثار الكبيرة لذلك، كما هو متوقع، على الميزانية، ولا سيما عندما تكون ميزانية حفظ السلام في طريقها إلى الوصول إلى مستوى قياسي مرتفع. وتابعت قائلة إن وفدها سيطرح، في المشاورات غير الرسمية، أسئلة تقنية حول بعض جوانب الدراسة الاستقصائية، بما في ذلك الترجمة الشفوية ومعالجة البيانات التي جُمعت. ولا يزال الهدف الأسمى هو الحفاظ على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وضمان استمرارها وتعزيزها.

٢٣ - السيد أونو (اليابان): قال إن وفد بلده يرحب بالإتمام الناجح للدراسة الاستقصائية التي أجريت وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦١ وجمعت بيانات من عينة تمثيلية من البلدان المساهمة بقوات، وبلغ معدل الاستجابة لها ١٠٠ في المائة.

٢٤ - وأضاف قائلا إن المفاوضات المتعلقة بمسألة معدلات سداد تكاليف القوات لا ينبغي أن تُجرىَ بمعزل عن مناقشة إجمالي ميزانية حفظ السلام، بل ينبغي أن تشكل جزءا لا يتجزأ منها. وبما أن ميزانية حفظ السلام للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ من المرجح أن تتجاوز مبلغ ٨ بلايين دولار بكثير، في وقت تمر فيه كثير من الدول الأعضاء بضوائق مالية محلية شديدة للغاية، فينبغي تمويل عمليات حفظ السلام على نحو يضمن استمرار التمويل دون المساس بولاية كل منها. ومضى يقول إنه يدرك الشواغل التي أعرب عنها كثير من البلدان المساهمة بقوات ويتفهمها، لكن لا بد من الموازنة بين سداد تكاليف القوات المنشورة على نحو عادل وضمان استمرار تمويل عمليات حفظ السلام ككل.

٢٥ - وتابع قائلا إن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى قدم توصيات متوازنة جدا بشأن استرداد التكاليف ومواصلة السعي نحو تحسين ظروف القوات. وأعرب عن ترحيبه بخضوع العنصرين الأخيرين من عناصر القرار ٦٧/٢٦١، المتعلقين بتناوب القوات وعدم وجود معدات رئيسية أو عدم صلاحيتها، للدراسة أيضا، ودعا إلى مواصلة التقدم المحرز في هذا الصدد. وتابع قائلا إنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تحترم ما جرى الاتفاق عليه في القرار.

٢٦ - ووفقا لهذا القرار ولتقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى، لم يقدم الأمين العام نتائج الدراسة الاستقصائية الجديدة في شكل طلب ميزانية؛ ومن حق الجمعية العامة وحدها البت في معدل سداد التكاليف، استنادا إلى البيانات التي جُمعت في إطار الدراسة الاستقصائية. واسترسل قائلا إن وفده يقدر العمل الذي اضطلع به فريق الدراسة الاستقصائية، بما في ذلك زياراته القطرية وشمول البيانات، لكنه يود أن يعرف كيف حُسِب المتوسط المرجح، ولماذا أظهرت البيانات المقدمة ارتفاع مستويات التفاوت، ولا سيما ما يتعلق منها بالبدلات والتدريب الخاص بالأمم المتحدة قبل النشر.

٢٧ - وواصل حديثه قائلا إن معدلات السداد الموحدة لم تعوض يوما البلدان المساهمة بقوات تعويضا كاملا عن جميع التكاليف التي تتكبدها. وتبين نتائج الدراسة الاستقصائية بوضوح أن الحال لا يزال كذلك بالنسبة إلى معظم البلدان المساهمة بقوات، ومنها بلده. ولهذا، ينبغي دراسة نظام سداد تكاليف من حيث كم التكاليف التي ينبغي أن يتحملها كل بلد من البلدان المساهمة بقوات. وذكر أن وفد بلده سيرحب بمناقشة كيف أن البيانات التي جمعت عن التكاليف الإضافية

العامة والأساسية لحفظ السلام يمكن أن يؤدي إلى جعل نظام استرداد تكاليف توفير القوات نظاما منصفا ويمكن التنبؤ به وقابلا للاستمرار، على النحو الذي توخاه الفريق الاستشاري الرفيع المستوى.

٢٨ - وتطرق إلى مسألة بدلات المخاطر وعناصر التمكين الأساسية، فقال إن على الأمانة العامة أن تقدم مزيدا من الإيضاحات عن الطريقة التي تعتزم اتباعها في إدارة الصندوق وتمويل تلك المدفوعات. وقال إن لدى وفده عددا من الأسئلة أيضا بشأن قابلية استمرار آليات التمويل التي اقترحها الأمين العام، وتساءل عما إذا كانت هناك طريقة بديلة لتنفيذ هذه الآليات بطريقة عادلة ومنصفة وشفافة وقابلة للاستمرار. وذكر كذلك أن وفد بلده يرحب بالتنفيذ المطرد لآلية الاقتطاع من سداد تكاليف الأفراد فيما يتعلق بعدم وجود معدات رئيسية أو عدم صلاحيتها، مشيرا في هذا الصدد إلى أن العتبة البالغة ١٠ في المائة فيما يتعلق بعدم وجود المركبات أو عدم صلاحيتها قد وفرت معيارا لتعريف الأداء فيما يخص المعدات الرئيسية الأخرى. وختم حديثه طالبا مزيدا من الشرح.

٢٩ - السيد ليبرمان (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن بالغ تقديره لجميع أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة الذين يؤدون خدمتهم بامتياز في جميع أنحاء العالم، فقال إنه، إذ يضع في اعتباره الشواغل التي أعربت عنها البلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بمعدل السداد الحالي والحقائق المالية التي يواجهها كثير من الحكومات، فإن وفد بلده يهدف إلى التوصل إلى توافق في الآراء حول معدل عادل وقابل للاستمرار لسداد تكاليف القوات من أجل تقوية شراكة حفظ السلام وتحسين فاعلية البعثات. وتعتمد تلك الشراكة على مساهمات من جميع الدول الأعضاء، ونظام سداد التكاليف المقصود منه دائما معادلة جميع التكاليف، لا التعويض عنها بالكامل. وأي اتفاق تتوصل إليه اللجنة يجب أن يكون قابلا للاستمرار في بيئة يسودها التوسيع في متطلبات حفظ السلام ومحدودية الموارد.

٣٠ - وأضاف قائلا إن المعدل الموحد لسداد تكاليف القوات قد حُدد في عام ١٩٧٤ للمساعدة في تغطية التكاليف التي تتكبدها البلدان المساهمة بقوات في أثناء مشاركتهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي أن يضع نظام السداد في الاعتبار المبادئ العامة المحددة في قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٧٤ - وهي البساطة والإنصاف والشفافية والشمول والقابلية للنقل والمراقبة المالية ومراجعة الحسابات وثبوت تقديم خدمات محددة- في حين أن الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالتكاليف ينبغي أن تحدد التكاليف الإضافية العامة والأساسية التي تتكبدها البلدان المساهمة بقوات. غير أن المشاكل المتعلقة بتوافر البيانات قد أصابت النظام منذ البداية، الأمر الذي أدى إلى إجراء تنقيحات تعسفية تماما ومخصوصة للمعدلات الأساسية في تموز/يوليه ٢٠٠١ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. أما المنهجية الجديدة للدراسات الاستقصائية التي وضعت في عام ٢٠٠٩ بهدف معالجة هذه المشكلة فقد أخفقت اخفاقا كبيرا عند طرحها بسبب تعقيدها وانخفاض مستوى الرد. وأعرب عن تقدير وفد بلده للبلدان العشرة المساهمة بقوات التي تطوعت بتقديم بيانات بوصفها عينة تمثيلية وفقا لمنهجية الدراسة الاستقصائية المنقحة، وللأمانة العامة على ما تبذله من جهود في تسهيل سير إجراءات العملية. ونتيجة لهذه الجهود، يتوافر لدى الجمعية العامة، للمرة الأولى منذ عقود، فهم أفضل للتكاليف الفعلية التي تتكبدها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة نتيجةً لمشاركتها في حفظ السلام.

٣١ - واستدرك قائلا إن الدراسة الاستقصائية توضح أيضا على نحو لا لبس فيه التحديات الكامنة في وضع معدل سداد

موحد لتغطية تكاليف الأفراد الذين ينتمون إلى بلدان ذات أوضاع اقتصادية متفاوتة تفاوتا كبيرا، وتتسم الإجراءات والهياكل فيها بالبيروقراطية، وتتبع ممارسات وتقاليد خاصة تتعلق بقوات الجيش والشرطة. وتعاني فئة البدلات، على وجه الخصوص، من مشاكل المقاربة. ومع ذلك، ستساهم الدراسة الاستقصائية في إجراء مناقشة مستنيرة حول هذه المسألة. بيد أن هناك عوامل الأخرى لا بد من دراستها. والمتوسط المرجح الوارد في تقرير الأمين العام ليس إلا طريقة واحدة يمكن من خلالها تلخيص نتائج البيانات، وثمة أساليب أخرى ملائمة أيضا. وعلاوة على ذلك، لم يُقصد قط أن يغطي المعدل الموحد لسداد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات، منذ تحديده، تكاليف النشر بالكامل؛ بل إنه يضع في الاعتبار متوسط عامل الاستيعاب، وهو مقياس لنسبة التكاليف المبلغ عنها ولا يشملها معدل سداد التكاليف.

٣٢ - وكما أشارت بعض البلدان المساهمة بقوات، يؤثر معدل السداد تأثيرا مباشرا على قابلية استمرار مساهمتها المتواصلة في بعثات حفظ السلام. ويؤثر معدل السداد أيضا على التكاليف الشاملة وقابلية استمرار تمويل الحكومات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في وقت يسوده التقشف المستمر وزيادة الطلب على عمليات حفظ السلام الجديدة والموسعة. فالقيود حقيقية والموارد محدودة، والاتجاه الحالي المتمثل في التزايد المتواصل في تكاليف حفظ السلام أقل ما يقال فيه إنه لا يحقق الاستمرارية. ولن يفوز أحد، بل سيخر الجميع إذا غدت الدول المساهمة الرئيسية غير قادرة على مواجهة الطلب المتزايد على حفظ السلام بالكامل.

٣٣ - السيد صاحب زادة خان (باكستان): قال إن تنفيذ القرار ٦٧/٢٦١ هو أحد أهم بنود جدول الأعمال المعروضة على اللجنة في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، ورغم ما يبدو من صعوبة المسألة، فإنها لا تتطلب سوى أن تنفذ الدول الأعضاء التزاماتها. فقد باتت عمليات حفظ السلام أكثر تنوعا من أي وقت مضى، في ظل الولايات المتزايدة التعقيد التي تغطي طائفة واسعة الأهداف السياسية والأمنية وأهداف بناء السلام. وذكر أن بلده فخور بأن يكون أكبر بلد مساهم بقوات في تلك العمليات، إذ تبلغ مساهمته ٨ ٠٠٠ فرد في الميدان - وهو أكبر إسهاماتها الملموسة في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى حفظ السلم والأمن الدوليين.

٣٤ - وأضاف قائلا إن الإطار الجديد لسداد تكاليف القوات هو بمثابة حل وسط، وهو ثمرة عملية شاقة وطويلة الأمد. وبعد الانتهاء من الدراسة الاستقصائية السليمة من الناحية التقنية للبلدان المشاركة في العينة، أصبح لدى الجمعية العامة الآن الأدلة اللازمة المستقاة من واقع التجربة العملية للبت في معدل السداد، على النحو الذي دعا إليه الفريق الاستشاري الرفيع المستوى. ولذلك ينبغي أن تركز المناقشات على نتائج الدراسة الاستقصائية، بدلا من التشكيك في مصداقية سير إجرائها الذي ليس لدى وفده أي شكوك حيالها. واللجنة لا تستطيع تحمل مؤنة العودة إلى الاعتبارات السياسية. فقد كلت الوفود من الصفقات المتكاملة، والمدفوعات التكميلية والمخصوصة، وعمليات الاستيعاب الاصطناعية التي تجريها الأمانة العامة، والتخفيف الوسيط. وما فتئت البلدان المساهمة بقوات تعاني من صعوبات منذ وقت طويل. ومن شأن إعادة المناقشة حول الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في القرار ٦٧/٢٦١، الذي حقق توازنا دقيقا بين مصالح جميع أصحاب المصلحة، أن تضر بروح الشراكة ويؤثر على مشاركة البلدان المساهمة بقوات، وتنفيذ الولايات في الميدان. فقد نفذت البلدان المساهمة بقوات نصيبها من الصفقة؛ وختم حديثه قائلا إنه يتوقع أن تحذو الوفود الأخرى حذوها.

٣٥ - السيد كونكي (أوروغواي): قال إن أوروغواي أحد بلدان العينة العشرة التي شاركت في الدراسة الاستقصائية، وعليه، فإن وفده يود أن يعرب عن تقديره للشفافية التي تجلت في العملية والتفاعل المستمر بين فريق الدراسة الاستقصائية والسلطات الوطنية، والسرية في تناول البيانات. وأضاف قائلا إن حكومة بلده ملتزمة بالإسهام في السلم والأمن الدوليين من خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٣٦ - ومضى يقول إن المنظمة تعتمد على جميع الدول الأعضاء في اختيار أفراد يتمتعون بالمهارات والخبرة اللازمة وإعدادهم ونشرهم لتلبية احتياجات عمليات حفظ السلام المعاصرة متزايدة التعقيد والصعوبة. والتحدي الأكبر الذي تواجه الدول الأعضاء في ظل المناخ المالي العالمي الحالي هو ندرة الموارد. وفي ظل نتائج الدراسة، ثمة حاجة واضحة إلى تعديل معدلات السداد الموحدة كي تعكس التكاليف المتزايدة التي تتكبدها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وبعد سنوات طويلة من الركود، من المهم أن تغتنم اللجنة الفرصة لإيجاد هيكل أفضل للحوافز المالية المقدم إلى البلدان المساهمة بقوات. وحث اللجنة على الدخول في حوار حيوي ومفتوح وبناء من أجل التوصل إلى اتفاق منصف يخدم قابلية الاستمرار في عمليات حفظ السلام وكفاءتها.

٣٧ - السيد مؤمن (بنغلاديش): قال إن بلده، تمشيا مع التزامه الدستوري بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية واحترام القانون الدولي، فضلا عما يتحمله من مسؤوليات بموجب الميثاق، قد أسهم بآلاف من أفراد حفظ السلام في مختلف البعثات في جميع أنحاء العالم على مر السنين. وأشاد بجميع الذين لقوا حتفهم في سبيل حفظ السلم والاستقرار والأمن، بما في ذلك ١١٢ من أفراد حفظ السلام البنغلاديشيين الشجعان، وبأولئك الذين يخاطرون بحياتهم في مختلف بعثات حفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة.

٣٨ - وأضاف قائلا إن بنغلاديش هي أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات، وإن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على مسائل السياسة العامة ذات الصلة بالجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات، التي لا تمثل سوى ٤٤ في المائة من مجموع ميزانية حفظ السلام. وفي حين أن مرتبات العاملين الآخرين في المنظمة واستحقاقاتهم تخضع للمراجعة المنتظمة باستخدام أسس المقارنة، فتكاليف القوات، وغيرها من المبالغ المسددة المتعلقة بأفراد حفظ السلام لم تخضع لمراجعة شاملة منذ عام ٢٠٠٢، وهو ما يُعتبر فعليا نوعا من التمييز. ونتيجةً لذلك، تواجه البلدان المساهمة بقوات عبئا ماليا ضخما يهدد قابلية استمرارها في المشاركة في عمليات حفظ السلام.

٣٩ - وأردف قائلا إنه بوصفه عضوا في الفريق الاستشاري الرفيع المستوى، فإنه يشير إلى أنه قد أوصى بإجراء دراسة استقصائية لجمع المعلومات عن التكاليف الأساسية والإضافية المتكبدة في نشر الأفراد النظاميين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى يقوم البت في معدل السداد على أساس واضح مستمد من التجربة العملية. وفي ظل تلك النتائج المعروضة على اللجنة، ينبغي لها أن تلتزم بتوافق الآراء الذي جسده القرار ٦٧/٢٦١، وأن تحد من الفجوة بين معدل السداد الحالي والتكاليف المالية التي تتكبدها البلدان المساهمة بقوات.

٤٠ - السيد بيشنوي (الهند): قال إن عمليات حفظ السلام متزايدة التعقيد والدينامية والصعوبة، وتنفذ في ظروف أكثر تقلبا وأقل في إمكانية التنبؤ بها مقارنةً بأي وقت مضى. و تعرّض البلدان المساهمة بقوات حياة جنودها

للخطر في خدمة الأمم المتحدة عن طريق الدفاع عن الهدف الوارد في الميثاق المتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين. ومن ثم، فسداد التكاليف متى كان عادلا ومنصفا وكافيا عنصر أساسي في الالتزامات المتبادلة التي تربط المنظمة بالبلدان المساهمة بقوات. لكن معدل السداد للبلدان المساهمة بقوات ظل دون تغيير إلى حد كبير منذ سبعينيات القرن العشرين، وهو ما يضع عبئا ثقيلا على كاهل البلدان المساهمة بقوات، ويعرض للخطر قابلية استمرارها في المشاركة في عمليات حفظ السلام. واعترافا بهذه الحقائق، شكلت الجمعية العامة فريقا استشاريا رفيع المستوى لدراسة المسألة واعتمدت توصياته.

٤١ - ومضى يقول إن بلده ملتزم التزاما تاما بالمساهمة في عمليات حفظ السلام بهدف حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو ما يتبين من مساهمته على مر السنين بنحو ١٧٠ ٠٠٠ فرد، ضحى ١٥٨ فردا منهم بحياته، في ٤٣ بعثة حفظ سلام. وذكر أن حكومته بوصفها عضوا في الفريق الاستشاري الرفيع المستوى وأحد المشاركين في الدراسة الاستقصائية، فإنها تثني على الطريقة الموضوعية والدؤوبة والعلمية التي اتبعتها الأمانة العامة والأمين العام في إجراء الدراسة وفقا للمنهجية التي اقترحها الفريق الاستشاري الرفيع المستوى ووافقت عليها الجمعية العامة. والتشكيك في مصداقية جوانب من المنهجية المتبعة لن يؤدي إلى شيء سوى الإضرار بالعملية ككل وتقويض المناقشات الطويلة والمكثفة التي تطلبها اعتماد قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦١. وقال إن وفد بلده يعارض معارضة تامة أي محاولة من هذا القبيل. والمهمة الأولى المعروضة على اللجنة هي النظر في استنتاجات الدراسة الاستقصائية المستمدة من التجربة العملية والبت في مسألة تحسين معدل السداد وفقا لهذه الاستنتاجات.

٤٢ - وتابع قائلا إن وفد بلده يرحب بمقترح الأمين العام المتمثل في إنشاء صندوق مخصص لتمويل دفع البدلات إلى البلدان المساهمة بقوات مقابل القدرات التمكينية والوحدات المعرضة لمخاطر استثنائية، لكنه يعرب عن أسفه إزاء الطريقة التي اتبعها الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات في الاضطلاع بأعماله في أوائل عام ٢٠١٤؛ إذ ظلت البدلات اليومية وبدلات الراحة والاستجمام التي تدفعها الأمم المتحدة مباشرةً إلى القوات دون تغيير منذ ٢٠ عاما للأولى و ١٠ أعوام للآخرة، وهو وضع شاذ أبرزه الفريق الاستشاري الرفيع المستوى، لكن لم تحظ طلبات تنقيحها المقدمة من البلدان المساهمة بقوات بالموافقة. ولم يقترح الفريق العامل إلا زيادة لا تكاد تذكر في معدلات المعدات المملوكة للوحدات، وهو نهج من شأنه أن يضر بشراكة حفظ السلام وإمكانية استمرار عمليات حفظ السلام الأوسع نطاقا. وإذا كان من المقرر أن تستبعد اللجنة النتائج العلمية والعملية وأن تركز مداولاته على اعتبارات مخصوصة، فإن اعتماد القرار ٦٧/٢٦١، الذي يشكل حلا وسطا جرى التوصل إليه بحسن نية، والجهد الضخم الذي بذله المشاركون في الدراسة الاستقصائية، ستذهب جميعها أدراج الرياح.

٤٣ - السيد دوس سانتوس (البرازيل): قال إن تعقد ولايات حفظ السلام واحتياجاتها العملياتية قد تغيرت تغيرا كبيرا في العقد الماضي، وهو ما أدى بدوره إلى التأثير على البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، بسبب متطلبات التدريب قبل النشر، وارتفاع المعايير الخاص بالمعدات، والحاجة إلى مجموعة واسعة من الوحدات المتخصصة. وقبل كل شيء، تتحمل البلدان المساهمة بقوات التزاما بنشر مواطنيها في عمليات أكثر تعقيدا وخطورة، مما يعرض حياتهم لخطر أكبر. ورغم تطور الاحتياجات والتوقعات الجديدة الخاصة بالقوات وأفراد الشرطة، فقد توقفت المناقشة

المتعلقة بتنقيح معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، مما يزيد من تفاقم الحالة غير العادلة وغير المنصفة في الأصل.

٤٤ - ومضى يقول إن مفهوم الشراكة يقوم على تقاسم عبء التعهد المشترك، لا الاستحقاقات فحسب. ولطالما استردت البلدان المساهمة بقوات جزءا صغيرا فحسب من التكاليف التي تتكبدها مقابل تكريس مواردها العسكرية لشراكة حفظ السلام. وقد اعتمد القرار ٢٦١/٦٧ بعد تقديم امتيازات مهمة من البلدان المساهمة بقوات، على أساس أن الإطار المعتمد من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مهمة في معدل السداد.

٤٥ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يرى أن الإطار الجديد لمراجعة تكاليف السداد هو أهم نتائج ذلك القرار، لأنه يعكس توافق الآراء الذي تحقق بشأن المبادئ التي يُسترشد بها في توجه عملية المراجعة والعناصر التي يتعين النظر فيها عند حساب المعدل الجديد، بما في ذلك الجوانب المتصلة باتجاهات حفظ السلام الحالية، ولا سيما أهمية إعداد القوات وتدريبها قبل النشر. وعلاوة على ذلك، وافقت الجمعية العامة على مراجعة معدل السداد الموحد بانتظام استنادا إلى البيانات المجمعة من جميع البلدان المساهمة بقوات.

٤٦ - وأعرب عن شكره للأمين العام على ما أداه من عمل دؤوب، فقال إن حكومته بوصفها مشاركة في الدراسة الاستقصائية، تعتبر أن الإطار الجديد لسداد تكاليف القوات، إضافةً إلى فوائده المباشرة من حيث عدالة نظام سداد تكاليف والقدرة على التنبؤ به وشفافيته، قد أسهم إسهاما ملموسا في تعزيز الحوار بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وفي إطار الشراكة المتجددة، من المهم للغاية أن تصل الأمانة العامة إلى فهم أفضل للجهود التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بوصفها جزءا من التزامها تجاه عمليات حفظ السلام.

٤٧ - وتابع قائلا إن الدول الأعضاء لديها الآن جميع العناصر والبيانات التي طلبتها من أجل البت في مسألة تحديد معدل جديد، وهو أمر لا غنى عنها للحفاظ على العمل الذي تضطلع به المنظمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وتظهر نتائج الدراسة الاستقصائية بوضوح الفجوة الكائنة بين معدل سداد التكاليف الحالي والتكلفة المالية التي تتكبدها البلدان المساهمة بقوات. ومن ثم، ينبغي للجنة أن ترقى إلى مستوى التحدي المتمثل في إيجاد حل ليس عادلا فقط للبلدان المساهمة بقوات، بل يكون من شأنه أيضا الحفاظ على قابلية استمرار شراكة حفظ السلام.

٤٨ - السيد كو جاي سين (جمهورية كوريا): قال إن معدلات سداد تكاليف القوات لم تزد إلا زيادة ضئيلة للغاية منذ أكثر من ٢٠ عاما، غير أن نتائج أول دراسة استقصائية منذ عام ١٩٩٦ تتناول سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات تشكل خطوة مهمة إلى الأمام؛ ويتضمن التقرير تدابير لا تقدر بثمن ترمي إلى تحسين المنهجية. وفي ضوء التضخم وتزايد التعقد في عمليات حفظ السلام، فضلا عن الأخطار الكامنة، جاء البت في المعدلات الموحدة الجديدة في الوقت المناسب فضلا عن ضرورته. وفي الوقت نفسه، يجب النظر كذلك في الضغوط المالية المتعلقة بميزانيات حفظ السلام. وقد تصل ميزانية حفظ السلام للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى أكثر من ٨ بلايين دولار، وذلك بسبب النفقات الإضافية الناجمة عن إنشاء بعثات جديدة، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتعزيز العمليات القائمة، مثل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وما فتئت الاحتياجات المتعلقة بالميزانية تتزايد، غير أن اقتصادات العديد من الدول

الأعضاء لا تزال في مرحلة الانتعاش. ولذلك، ينبغي للجنة أن تسعى إلى تحقيق نتيجة معقولة تعكس هذين الاعتبارين المتساويين في الأهمية. وذكر أن وفد بلده يشارك في القلق لأن المعدلات الجديدة لسداد تكاليف القوات ستؤدي إلى زيادة مستوى الإنفاق باستمرار، ومن ثم سيراجِع هيكل السداد المقترح بحذر.

٤٩ - وتطرق إلى مسألة التكاليف الفعلية التي تتكبدها البلدان المساهمة بقوات، فقال إن وفد بلده يساوره القلق إزاء التكاليف المستخدمة في حساب الهيكل الموحد، حيث إن ثمة تفاوتا كبيرا في التكاليف التي تتكبدها البلدان المشاركة في العينة، لأنها تعكس مستوى دخولها. وينبغي استكشاف سبل للمشاركة في تمويل البدلات الجديدة مع البلدان المساهمة بقوات، بالنظر إلى طبيعتها وفوائدها على القدرات العسكرية الوطنية. وختم حديثه قائلا إن تنفيذها ينبغي أن يكون تدريجيا من أجل تجنب حدوث زيادة مفاجئة في الإنفاق.

٥٠ - السيدة بياجي (رواندا): قالت إن بلدها ما فتئ على مدى ١٠ سنوات يساهم بقوات ووحدات شرطة وإن عمليات حفظ السلام باتت أكثر تعقيدا وتعددا في جوانبها. وإن رواندا أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات، وإنها، بصفتها تلك، أكثر التزاما من أي وقت مضى تجاه عمليات حفظ السلام. وتخدم القوات الرواندية في بعثات تعمل في ظروف بالغة الصعوبة. وخلصت إلى أنها تعلق أهمية كبيرة على معدل سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات.

٥١ - ومضت قائلة إن البيانات التي جمُعت في الدراسات الاستقصائية السابقة كانت غير كاملة وغير كافية لإجراء تحليل شامل، و لم تسمح للجمعية العامة بالبت على بينة من الأمر في مسألة معدل السداد الذي لم يعدل منذ عام ٢٠٠٢. وقالت إنها تشيد، تبعا لذلك، بالأمين العام على نجاحه في الدراسة الاستقصائية الأخيرة التي حققت معدل استجابة بلغ ١٠٠ في المائة، وعلى الحفاظ على سرية البيانات التي جمُعت. ولما كانت رواندا واحدة من الدول الأعضاء التي شاركت في الدراسة الاستقصائية، فإن في وسعها أن تشهد على الانفتاح والشفافية اللذين ميزا العملية، وذلك بفضل التواصل المستمر مع الأمانة العامة، وهو عامل مهم في نجاح الدراسة الاستقصائية. وإضافةً إلى ذلك، وفرت الزيارات الميدانية التي أجريت في البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية للأمانة العامة فرصة لفهم طبيعة تكاليف نشر القوات بالكامل وكان لها بالغ الأهمية في إنتاج بيانات عالية الجودة. ولا توجد فرصة أفضل من هذه لإنصاف المرأة والرجل في الميدان.

٥٢ - ففي سياق الإطار الجديد، أُقرّ بأن ثمة خمس فئات تكاليف حقيقية جديدة، لا مجرد فئتين، تشكل الآن عبئا على البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. إلا أنه لا يزال هناك عدد كبير من التكاليف الكبيرة الأخرى التي تتكبدها البلدان المساهمة بقوات، مثل النقل الداخلي بعد النشر، والفحوص الطبية الإضافية، والتسريح في نهاية مدة أداء الخدمة؛ واستدرت قائلة إن وفد بلدها يرى أن تقرير الأمين العام قد رصد التكاليف وفقا للدراسة الاستقصائية الصادر بها التكليف.

٥٣ - السيد خاليزوف (الاتحاد الروسي): قال إن استعراض معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات من أكثر المسائل المهمة والمعقدة المعروضة على اللجنة في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة. وإن المسألة كانت معروضة على اللجنة منذ عدد من السنوات، لكن، حتى الآن، لم تتمكن الوفود من التوفيق بين النهج المختلفة المقترحة من أجل حلها. وقال إن وفد بلده يتفهم الشواغل التي أعربت عنها البلدان المساهمة بقوات؛ ولئن كانت التنمية الاقتصادية تعني أن الدول الأعضاء تتحمل تكاليف أعلى عندما تساهم

بقوات، فإن الجمعية العامة لم تعدل العديد من العناصر التي يتألف منها إطار السداد الحالي منذ عام ٢٠٠٢، والبدل اليومي لم يتغير منذ أن طرُح في عام ١٩٧٤. ولذلك، فإن من الإنصاف على الأقل أن يطلب إجراء تعديل، لكن الوفود لا يمكن أن تتجاهل السياق المالي العام الذي تنفذ فيه عمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام.

٥٤ - وأضاف قائلا إن التكلفة الإجمالية لعمليات حفظ السلام في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ من المتوقع أن تبلغ مستوى قياسيا قدره ٨ بلايين دولار، وستستخدم نسبة كبيرة منها لتعويض البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وستترتب على تنقيح معدلات سداد التكاليف آثار مالية كبيرة على المنظمة، ولذلك، فأي بت في تنقيح تلك المعدلات لا بد أن يكون مبررا وواقعيا. وإذا قررت اللجنة تنقيح معدلات السداد، فينبغي للأمانة العامة أن تبذل مزيدا من الجهود لتوفير وفورات في التكاليف في مواضع أخرى، وأن تزيد من فاعلية حفظ السلام بوجه عام. وختم حديثه معربا عن أمله في ألا تُسيّس المسألة، وأن تكون مداولات اللجنة فعالة وبناءة.

٥٥ - السيد ساركي (نيجيريا): أثنى على الأفراد العسكريين والمدنيين الذين فقدوا أرواحهم في عمليات حفظ السلام، وعلى شجاعة الذين لا يزالون يخدمون في مختلف البعثات حول العالم. وقال إنه ليس من الإنصاف للأفراد الذين ضحوا بأرواحهم من أجل السلم والأمن الدوليين أن يظل البدل اليومي للأفراد النظاميين دون تغيير على مدى ٤٠ عاما. وثمة حاجة أيضا إلى زيادة بدل إجازة الاستجمام، الذي روجع آخر مرة في عام ٢٠٠٩، ليعكس الحقائق الراهنة. وأثنى على إجراء الأمين العام الدراسة الاستقصائية المنقحة الرامية إلى تحديد معدلات موحدة للمبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، ورحب بنتائجها، فقال إن الدراسة الاستقصائية لم تشمل جميع التكاليف التي تتكبدها البلدان المساهمة بقوات، غير أن الصعوبات السابقة التي كانت تكتنف إيجاد نظام فعال وشفاف ومنصف لمراجعة معدل السداد تكاليف الأفراد مراجعة منتظمة قد تم التغلب عليها إلى حد كبير على ما يبدو.

٥٦ - وأضاف قائلا إن نيجيريا أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام على الصُعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي على مدى أكثر من ٥٠ عاما، وإن وفد بلده يرى أن معدلات سداد تكاليف القوات من الأمور بالغة الأهمية. والتضحية بحياة الفرد لبقاء الآخرين لا يمكن تقديرها كميا، وتحقيق رفاه أفراد حفظ السلام يتجاوز الاعتبارات النقدية. وعمليتا التكليف بالولايات وتمويل عمليات حفظ السلام يجب أن تأخذا في الاعتبار رفاه الأفراد. فأفراد حفظ السلام في مختلف ميادين النزاع في جميع أنحاء العالم يتعرضون، في كثير من الأحيان، لإطلاق النار أو الخطف أو اختطاف وسيلة نقلهم أو القتل على يد الجماعات المسلحة. وقد أبرز تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى التغيرات الكبيرة التي طرأت على عمليات حفظ السلام، بما في ذلك تزايد التعقد في الولايات التي كلفت بها، وزيادة الأعمال العدائية وتزايد المخاطر. وإضافةً إلى إطار سداد التكاليف، يمكن للدول المتلقية لها أيضا أن تضطلع بدور مهم في زيادة رفاه أفراد حفظ السلام.

٥٧ - وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء قد تشكو مرارا وتكرارا من نقص الموارد عند مناقشة تخصيص الأموال من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين، فندرة الموارد تؤثر في جميع البلدان نسبيا. والأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين باتت لا تحترم الحدود وثمة حاجة إلى أن تبذل الدول جهودا متضافرة لإعادة إرساء دعائم الاستقرار، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون تعبئة الموارد الكافية. وكما ذكر

الممثل الدائم السابق للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، في أثناء الإدلاء بشهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس نواب الولايات المتحدة في تموز/يوليه ٢٠٠٩، من المرجح أن تبلغ تكاليف القعود عن العمل أكثر من ذلك بكثير، سواء في الأرواح أم في الثروة. وعندما تتخذ دول أعضاء رئيسية ذلك الموقف، فينبغي لجميع الدول الأخرى أن تحذو حذوها، بما يحقق المصلحة العليا للسلم والأمن الدوليين.

البند ١٥٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/68/578 و A/68/701 و A/68/782/Add.5)

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) (A/68/605 و A/68/745 و A/68/782/Add.9)

٥٨ - السيدة كاسار (المراقبة المالية): عرضت تقرير أداء الميزانية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ وميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/68/578 و A/68/701)، فقالت إن ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ تعكس صافي إلغاء ١٠ وظائف دولية ووظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة، وهو ما يعزى بشكل رئيسي إلى إعادة تنظيم وهيكلة عنصر الدعم. ويعكس أيضا تحويل ست وظائف دولية إلى وظائف وطنية، والمبالغ الصافية لإنشاء ثماني وظائف وطنية، نتيجةً للتركيز على بناء قدرات الموظفين الوطنيين.

٥٩ - وفيما يتعلق بتقرير أداء الميزانية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ وميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (A/68/605 و A/68/745)، قالت إن ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ تعكس الزيادة في قوام القوة المأذون به لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من ١٧ ٧٣١ إلى ٢٢ ١٢٦، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٢٤ (٢٠١٣)، وما يتصل بذلك من زيادة في حجم الدعم المقدم من المكتب ونطاقه. ولذلك، تتضمن الميزانية ٨٨ وظيفة ثابتة ومؤقتة إضافية تهدف إلى دعم توسيع قوام قوة بعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك دعم المهام الممولة من ميزانية بعثة الأمم المتحدة في الصومال حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٦٠ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقريرين ذاتا الصلة للجنة الاستشارية (A/68/782/Add.5 و A/68/782/Add.9)، فقال إنه فيما يتعلق بالميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة في كوسوفو للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، أوصت اللجنة الاستشارية بزيادة قدرها ٥٠٠ ٢٠٣ دولار، حيث إنها لم تقتنع بمنطق مقترح إلغاء وظيفة السلوك والانضباط من الرتبة ف-٤ في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، لا سيما وأن هذا الإجراء من شأنه أن يقترن بمقترح يدعو إلى إنشاء وظيفة من الرتبة ف-٤ في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، وهي موقع خارج البعثة، للاضطلاع بمهام السلوك والانضباط على الصعيد العالمي. وعلى ذلك، توصي اللجنة الاستشارية برفض مقترح إلغاء الوظيفة في بعثة كوسوفو. وينبغي لبعثة كوسوفو أيضا أن تبذل مزيدا من الجهود لشغل جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة.

٦١ - وتطرق إلى مسألة الميزانية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فقال إن توصيات اللجنة الاستشارية من شأنها أن تنطوي على خفض قدره ١٠٠ ٢٤٢ ٢ دولار. وفيما يخص الموظفين المدنيين، أوصت اللجنة الاستشارية بتطبيق النشر التدريجي، بدءا من ستة أشهر في فترة الميزانية ٢٠١٤/٢٠١٥، من الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، ومتطوعي الأمم المتحدة، والوظائف المؤقتة، باستثناء

الوظائف الثابتة والمؤقتة المقرر نقلها من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وفي إطار التكاليف العملياتية، ترى اللجنة الاستشارية أن الاعتماد البالغ ٦٠٠ ٩٢٩ ١ دولار في ميزانية البعثة لخدمات الأمن في مطار مقديشو الدولي يمثل ضعف الميزنة لنفس الخدمات المدرجة في ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ونظرا إلى أن اللجنة الاستشارية أوصت بالموافقة على هذه الموارد في إطار ميزانية بعثة الصومال، فإنها توصي بعدم الموافقة على الاعتماد البالغ ٦٠٠ ٩٢٩ ١ دولار لخدمات الأمن في ميزانية مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٦٢ - السيدة بلاكالوفيتش (صربيا): قالت إن بلدها يدعم بقوة الدور المهم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو واستمرار المشاركة الجدية للأمم المتحدة في إقليم كوسوفو وميتوهيا من أجل ضمان الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان. وإن النهج المحايد للبعثة هو الإطار الوحيد المقبول الذي يمكن أن يعمل فيه جميع أصحاب المصلحة معا لتحسين حياة عامة الناس في كوسوفو. ومن ثم، تحتاج بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو إلى ما يكفي من الموظفين والتمويل، غير أن هناك ميلا إلى تقليص عدد الموظفين الدوليين في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والحد منه، ولا سيما في الشق الموضوعي. وكفاية عدد الموظفين عنصر أساسي في إنجاح تنفيذ ولاية البعثة، ومن غير المؤكد أن تقليص حجم بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو سيمكنها من الاضطلاع بالمهام المتوخاة في الميزانية المقترحة، مثل التحقق من عدد العائدين والمشردين داخليا، وحماية الأقليات، ورصد الامتثال لحقوق الإنسان، وتنفيذ مشاريع بناء الثقة، علاوة على دورها الاستشاري في الحوار بين بلغراد وبريشتينا. والنجاح في تنفيذ ولاية البعثة بالغ الأهمية لجميع الأطراف المعنية، ولا سيما السكان الصرب وغير الألبان في كوسوفو وميتوهيا، إذ إن حقوقهم لا تزال تتعرض للانتهاك وتتعرض حرية تنقلهم وأمنهم للتهديد.

٦٣ - وتطرقت إلى مسألة ارتفاع عدد الشواغر الدولية، فقالت إن تقرير اللجنة الاستشارية كشف عن أن هذا الوضع يُعزى إلى عوامل متعددة منها التأخر في استقدام الموظفين وإعادة انتدابهم وزيادة معدلي التناقص الطبيعي وانتهاء الخدمة عما هو متوقع. وعلاوة على ذلك، جرى عن عمد الامتناع عن شغل الوظائف التي اقترح إلغاؤها في ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وقالت إن وفد بلدها يتفق مع اللجنة الاستشارية، ويعتقد بأن البعثة ينبغي أن تبذل مزيدا من الجهود من أجل شغل الوظائف الشاغرة، ويطلب إلى الأمين العام أن يكفل الإسراع في شغل الوظائف الشاغرة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:١٥.